الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القضيـة : عـ14ـدد
تـاريخ القـرار: 15 جانفي 2008

قـرار

أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار التالي بين

العـارضـة : شـركة أوراسكوم تونس للاتصالات "تونزيانا" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره بحدائق البحيرة بضفاف البحيرة – 1053 تونس

مـن جهـة

المـدعى عليها : الشـركة الوطنية للاتصالات"إتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره بشـارع اليـابان منبليزير- 1002 تونس.

مـن جهـة أخـرى

بعد الإطّـلاع على عـريضة الدعـوى المقدمة من طرف الشركة الوطنية للاتصالات إلى الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 28 سبتمبر2007 والمضمّنة بدفتر القضـايا بكتـابة الهيئة تحت عـ14ـدد والتي جاء فيها، أن العارضة تظلمت من الممارسات التي أقدمت عليها "إتصالات تونس" من خـلال تسـويقها للعـرض التجـاري "أحبابي"والذي مكّن حرفائها من إمتيازات تتمثّـل في منحهم 1000 دقيقة مجانية لمخاطبة رقمين مفضلين يتم إختيارهما من قبل المشترك من بين أرقام شبكتها للهاتف القار أو الهاتف الجوال

وبعد الإطّـلاع على رد المدعى عليها الوارد على الهيئة في 05 نوفمبر2007 والذي جاء فيه أن الهيئة الوطنية للاتصالات سبق لها أن صادقت جزئيا على العرض التجاري بقـرارها الصادر في 14 سبتمبر 2007.

وبعد الإطّـلاع على تقرير ختـم الأبحـاث في القضية المحال على طرفي النزاع في 13 ديسمبر 2007.

وبعد الإطّلاع على رد المدعى عليها على قرار ختم الأبحاث الوارد على الهيئة في 03 جانفي 2008 والذي تمسكت فيه بمقترح الهيئة .

وبعد الإطّلاع على رد العارضة على قرار ختم الأبحاث الوارد على الهيئة في 25 ديسمبر 2007 والذي طالبت من خلاله الهيئة بإلزام المدعى عليها بفصل خدمات الهاتف القار عن الهاتف الرقمي الجوال.

وبعد الإطّلاع على الفصول 63 و 65 و 67 و68 و74من مجلّة الاتصالات الصادرة بموجب القانون عـ01ـدد لسنة 2001المؤرّخ في 15 جانفي 2001.

وبعد الإطّلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة يوم 15 جانفي 2008، وفيها حضر ممثل المدعية وتمسك بالطلبات المضمّنة بعريضة الدعوى وحضر ممثل المدعى عليها وطلب الحكم بعدم سماع الدعوى.

وإثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرّح بما يلي :

من حيث الشكل

حيث رفعت الدعوى ممن له صفة ومصلحة واستوفت جميع موجباتها الشكلية واتجه قبولها شكلا.

من حيث الأصل

حيث تقدّمت العارضة بشكاية إلى الهيئة الوطنية للإتصالات ضمّنتها تظلمها من الممارسات التي قامت بها المدعى عليها من خلال تعمدها تسويق عرض تجاري أطلقت عليه إسم "أحبابي" يمكن حرفائها في شبكة الهاتف الرقمي الجوال من إمتياز يتمثل في منحهم 1000 دقيقة من المكالمات المجانية لمخاطبة رقمين مفضلين يتم إختيارهما من بين أرقام شبكتها للهاتف الرقمي الجوال أو من أرقام شبكة الهاتف القار.

وحيث إعتبرت العارضة أن تلك الممارسات تشكل إخلالا بقواعد المنافسة النزيهة بإعتبار إستغلال المدعى عليها لوضعها كمحتكر لخدمة الهاتف القار لتمييز حرفائها بشبكة الهاتف الرقمي الجوال بمنحهم إمتيازات لا تسحب على مشتركي "تونزيانا"، وطلبت بناءا على ذلك تدخل الهيئة لوضع حد لتعسف المدعى في إستغلال وضعها كمهيمن في توفير خدمة الهاتف القار وإلزامها إن أقتضى الأمر بتمتيع مشتركي "تونزيانا" بنفس الإمتيازات.

وحيث أجابت المدعى عليها في ردها على الدعوى بتقريرها المؤرخ في 5 نوفمبر 2007 أن الهيئة الوطنية للإتصالات سبق لها أن صادقت جزئيا بقرارها المؤرخ في 14 سبتمبر 2007 على العرض موضوع الدعوى بعد أن إعتبرته صالحا في جزئه المتعلق بالمكالمات الموجهة إلى الأرقام التي يختارها مشترك "إتصالات تونس" من بين أرقام شبكة الهاتف الرقمي الجوال ولاغيا في جزئه المتعلق بالمكالمات الموجهة إلى أرقام شبكة الهاتف الثابت مؤكدة إذعانها لقرار الهيئة وقيامها بإدخال التعديلات الضرورية على العرض وأعلمت حرفائها بذلك وإنتهت إلى طلب الحكم بعدم سماع الدعوى.

وحيث أجابت المدعى عليها بتقريرها المؤرخ في 20 سبتمبر 2007 بأنه وعلى فرض التسليم بصحة ما تمسكت به المدعى عليها فإن إشهارها للعرض بصيغته الأولية وقبل تعديله من طرف الهيئة

وإن كان لمدة وجيزة سيكون له تأثير محقق في أذهان المستعملين الذي سيترسخ لديهم التطابق والإندماج بين شبكتي الهاتف الثابت والهاتف الرقمي الجوال التابعتين "لإتصالات تونس"، وهي صورة ناتجة عن عدم الفصل بين نشاطين وخدمتين مختلفتين كان على "إتصالات تونس" تجنب الخلط بينهما إحتراما لقواعد المنافسة النزيهة وطلبت بناءا على ذلك حمل "إتصالات تونس" على الإلتزام صراحة بإحترام قرار الهيئة الصادر بخصوص العرض موضوع هذه القضية وحفظ حق "تونزيانا" في القيام لدى الجهات المختصة للمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي اللاحق بها نتيجة تصرفها.

وحيث أصبحت الدعوى تهدف بعد تحريرها،إلى طلب إلزام المدعى عليها باحترام قرارات الهيئة مع حفظ حق المدعية في المطالبة بتعويض الضرر.

وحيث أجرى العضو المقرر الاستقراءات اللازمة في القضية وحرر تقريرا ضمنته مقترحاته أحيل على طرفي النزاع اللذين أبديا لما لديهما من ملحوظات في شأنه.

حيث إتضح من مظروفات الملف أن "اتصالات تونس" كانت تقدمت إلى الهيئة بعرض أطلقت عليه إسم "أحبابي" منحت بموجبه امتيازات لمشتركيها في شبكة الهاتف الرقمي الجوال تمثلت في تمكين كل مشترك من 1000 دقيقة من المكالمات المجانية التي يمكن إستغلالها خلال شهر رمضان من سنة 2007 بتوجيه مكالمات إلى رقمين مفضلين يختارهما المشترك من بين الارقام التابعة لشبكتي "اتصالات تونس" للهاتف القارأو الهاتف الجوال.

وحيث تولت المصالح المختصة بالهيئة وفي نطاق ماخوله لها الفصل 7.3 من كراس الشروط دراسة العرض من جوانبه القانونية والفنية والاقتصادية وإتضح لها أن تمكين حرفاء صاحبة العرض من إختيار رقم من أرقام شبكة الهاتف القار من شأنه أن يخل بقواعد المنافسة النزيهة بإعتبارها تستغل إنفرادها بتوفير خدمات الهاتف القار لتنشيط الحركة الهاتفية الصادرة عن شبكتها للهاتف الجوال وهي إمكانية غير متوفرة لمنافستها "تونزيانا".
وحيث أصدرت الهيئة قرارا تضمن مواقفتها الجزئية على تسويق العرض موضوع الدعوى، إذ سمحت للمدعى عليها بتمكين مشتركيها من إختيار الأرقام المفضلة لديهم من بين أرقام شبكة الهاتف النقال .

وحيث صدر قرار الهيئة بإعتماد ماكانت أقرته بقرارها أو الصادرة عن مشتركيها من إختيار الأرقام المفضل

ولهـذه الأسبـاب قــررت الهيئة :

1-قبـول الدعـوى شكلا.
2-عـدم سمـاع الدعـوى من حيث الأصل.
3- دعـوة الشركة الوطنية للإتصالات إلى الإلتزام بعدم توظيف شبكة الهاتف القار لترويج خدمات شبكتها للهاتف الرقمي الجوال.

وصـدر هذا القـرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المتركّبة من السـادة :

علـي الغضبانـي : رئيـس الهيئـة
محسن الجزيري : نائب رئيس الهيئـة

حسين الجويني : العضو القار بالهيئة
محمد البنقي : عضـــو
الصحبي العافي: عضـــو
حسين الحبوبي: عضـــو
محمد سيالة : عضـــو